بمعني اسم الفاعل ولو كان المصدر باقيا على مصدريته لقال بمعني من لبيان ابهام الخ
قوله زيد حسن وجهه زيد مبتدا وحسن خبره ووجهه منصوب على التشبيه بالمفعول
به وليس تمييزا لانه معرفة وانما لم يكن مفعولا به حقيقة لان الصفة المشبهة مشتقة
من فعل قاصر غير متعد وكما ان الفعل الذي هو الاصل لا يتعدي فكذلك الصفة
المشبهة التي هي فرعه لا تتعدي واما قول الشاعر
رايتك لما ان عرفت وجوهنا * صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
حيث وقع التمييز فيه معرفة بال وهو النفس فقد اجيب عنه بان ال زايدة وليس
معرفة فتكون النفس في معني النكرة هذا وقد ذهب الكوفيون وابن الطراوة الى
جواز تعريف التمييز وعلى هذا فلا اشكال في البيت قوله بمعني من الاستغراقية
اي المؤكدة للاستغراق المستفاد من دخول النفي على النكرة قوله لا المبنية اي التي
لبيان الجنس قوله تقع في اربعة مواضع اما الثلاثة الاخيرة منها فمن اسماء المقادير
لانها يعرف بها مقدار الشي وكميته واما العدد فليس من المقادير عند المحققين ثم
هذه المقادير يراد انصبت على التمييز يراد بها المقدرات فيراد المعدود والمذروع والمكيل
والموزون قوله تشبيها بالمشتق معناه ان هذا الاسم جامد لكنه عمل لاجل كونه
اشبه المشتق كاسم الفاعل ووجه الشبه الابهام في كل منهما وفي الرضي ان
الاسم المذكور عمل لمشابهته الفعل في تمامه بالفاعل ثم قال ومعني تمام الاسم ان
يكون على حالة لا يمكن اضافته معها فاذا تم بذلك فقد شابه الفعل اذا تم بالفاعل
وصار جزء كلام فانتصب التمييز الذي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان
المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام اهـ ونقل عن الاخفش التحقيق ان هذا
التمييز لا ناصب له وانما هو مشبه بالمفعول به قوله اوقع في النفس لحصوله
بعد الطلب ولان فيه افادة علمين وبها حين من علم واحد قيل الحكيم اذا اراد التعليم
لا بد له ان يجمع بين اجمال تتشوق معه النفس وتفصيل تسكن اليه قوله والعلة
فيه اي في التحويل اي الباعث عليه ما تقدم من ان ذكر الشي مجملا ثم مفصلا
اوقع في النفس قوله زيد اكرم الناس رجلا اي من جهة الرجولية لا من جهة
الابوة ولا من جهة الخؤولة وغيرها قوله او شبهه اي شبه الفعل وذلك كما في

المثال

المثال الثالث والرابع وهو اكثر واكرم ثم ما ذكره المصنف من ان ناصب التمييز في المواضع
الاربعة هو الفعل وشبهه مذهب سيبويه ومن تبعه وذهب قوم الى ان العامل في
ذلك هو الجملة التي انتصب عن تمامها التمييز خاتمة يتفق الحال والتمييز في
خمسة امور ويفترقان في سبعة فاما امور الاتفاق فانهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان
رافعتان للابهام واما امور الافتراق فالاول ان الحال يجيء جملة وظرفا ومجرورا كما مر
والتمييز لا يكون الا اسما الثاني ان الحال قد يتوقف معني الكلام عليها ولا كذلك التمييز
الثالث ان الحال مبينة للهيئة والتمييز مبين للذات الرابع ان الحال تتعدد بخلاف
التمييز الخامس ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهه
الفعل ولا يجوز ذلك في التمييز على الاصح السادس ان حق الحال الاشتقاق وحق
التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتاتي الحال جامدة نحو هذا مالك ذهبا وياتي التمييز
مشتقا نحو لله دره فارسا السابع ان الحال تاتي مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز واما
قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا غير مؤكد لما فهم من
عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين قوله العاشر المستثني
اسم مفعول ماخوذ من الاستثنا وهو لغة الصرف يقال ما ثناك عن كذا اي صرفك
عنه وفي الاصطلاح اخراج ما لولاه لدخل في الكلام السابق واعترض بانه يلزم عليه
الحكم بالدخول وعدمه في آن واحد ويجاب بان المراد بالدخول توهم الدخول اي
اخراج شي لولا ذلك الاخراج لتوهم دخوله اي دخول الشي المخرج او انه المراد دخوله
تناولا لا حكما فالمستثني منه عام مخصوص وهو ما عمومه مراد تناولا لا حكما بقرينة
كالاستثنا واما العام الذي اريد به الخصوص فهو ما ليس عمومه مرادا لا تناولا ولا
حكما وبما تقرر ينحل اشكال مشهور حاصله ان زيدا في قولك قام القوم الا زيدا لا
يخلو اما ان يكون داخلا في القوم او خارجا فان قلنا انه داخل في القوم والحال
انا نفينا بالا الاخراجه كان المعني جاء زيد مع القوم ولم يجي زيد وهذا تناقض
وان قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اتفقوا على ان الاستثنا
المتصل مخرج ومعلوم انه لا يمكن اخراج الشي الا بعد دخوله واحسن ما
اجيب به عن الاشكال ما اشرنا اليه من ان زيدا داخل في مفهوم القوم خارج عن

Copyright © King Saud University